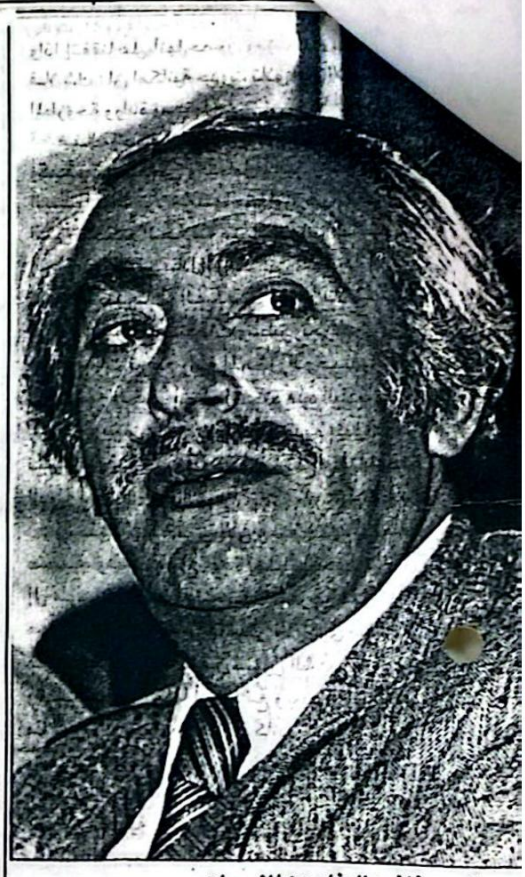

كريم خلف : الدفاع عن المؤسسات

ما هي وجهات النظر حول هذه المسألة ؟!

هناك من ينادي بضرورة تسلم عرب الاجهزة البلدية «تعريبها» المهم أن لا تبقى تحت سيطرة ضباط عسكريين،و يستند هؤلاء في طرحهم هذا الى أن إستمرار الحال على ما هو عليه الآن في البلديات، فيه إضرار كبير للمواطنين على الأقل من حيث الخدمات المعطاة لهم وخاصة تصاريح البناء، إلى درجة أن هذا التيار المنادي بتعريب البلديات يؤكد أن هذه المؤسسات الوطنية تتعرض الى محاولات لتحويلها الى مجرد نواد بمسلكيات خاطئة، و يشيرون الى أن بقاء الضباط المعينين على راس الاجهزة البلدية حرم المواطنين من أمور كثيرة على كل الاصعدة وفرض عليهم دفع تكاليف أكثر لخدمات معطلة أو غير كاملة،بمعنى أن هذا التيار يجد في عدم تعريب البلديات بأية طريقة فيه خدمة للمخططات الاسرائيلية على المدى القريب والبعيد.

و يتسع الطرح ليقول : ما دامت السلطات ترفض بأي حال من الأحوال ، وتحت أيّ ظرف من الظروف اجراء إنتخابات بلدية ، فلماذا لا نتحرك لاستلامها إذا ما توفرت فرصة لتحقيق ذلك !! و يقترح هؤلاء وفي ضوء الرفض السلطوي للانتخابات البلدية ما يلي :ـ

أن تعود المجالس المنتخبة إذا ما أمكن هذا ... وإذا لم توافق السلطات على عدد من الاعضاء ، فيمكن تجاوز هذا وإضافة أسماء عرب بدلا عنهم ، المهم أن يتم تعريب هذه البلديات .. وفي حال نجاح عملية التعريب ، تقوم المجالس البلدية بالموافقة لفترة زمنية محددة ، أو بدون تحديد ، ولكن ، العمل من أجل إجراء إنتخابات بلدية مستقبلا .

إذا لم تتوفر إمكانية وعامل نجاح ما تم ذكره ، فلا مانع من أن يتقدم البعض بطلبات إلى السلطة لاستلام البلديات ، و يستحسن أن لا تكون غير قائمة واحدة في المدينة الواحدة بعيداً عن التنافس الذي من شأنه حمل السلطة على إستخدام طريقة وحكاية «القط وقطعة الجبنة» .

وأصحاب هذا الرأي يعرضون المصاعب التي تواجه المواطنين جراء الشح المتعمد في الخدمات المقدمة للمواطنين ، والرفض الاسرائيلي لاجراء إنتخابات ، و يطرحون مسألة ، أن هذا المواطن ليس أكثر وطنية من ذاك ، ما دام الهدف واحداً ، والحلم واحداً والتمسك بالثوابت وارداً .

وفي رد على أصحاب هذا الرأي يقول بعضهم أن السلطات قد تستخدم عملية التعريب من أجل توسيع الصلاحيات ، وإنجاح مخطط الحكم الذاتي ، خاصة وأن شمعون بيرس ، قد طرح خطته بشأن الضفة والقطاع صراحة ، و يرد أولئك على هذا الرأي قائلين : إن عملية التعريب أو السعي من أجلها قد بدأت منذ فترة طو يلة ، وهم يؤمنون بعدم سلامة مخطط الحكم الذاتي و يرفضونه ، ولا يملكون أصلا حق البحث فيه .

وفي رد آخر على أصحاب هذا الرأي يقول بعضهم أن القبول بالتعيين أو ما يمكن تسميته بـ «التعريب» يعني قبولا بالادارة المدنية ، غير أن أصحاب الرأي الذي ما زلنا نحن بصدده يقولون : إن المجالس المنتخبة ، وقبل أن تقال كانت تتعامل مع الادارة المدنية على صعيد الخدمات والمشاريع والموافقات والميزانيات ،ثم ما الفرق بين مسؤول سلطوي يرتدي «بزة عسكرية» ، وآخر من نفس المؤسسة يرتدي لباساً مدنياً و يضع مسدسه تحت الجاكيت وليس علانية ؟! فالاحتلال إحتلال ، والمسألة مسألة خدمات في ظل ظرف عصيب ، وأية أدوار اخرى يمكن أن تلعبها المؤسسات الأخرى ، وثم ، من الذي سيمنع المجالس بعد تعريبها من أن تلعب هذه الأدوار ، فكل فلسطيني في هذه المؤسسة أو تلك يرفض وعلانية كل ما يستهدف قضيته أو تجاوز قيادته الشرعية وممثله الشرعي منظمة التحرير ، و يذهب البعض إلى القول بأنه في الوقت الذي نجد فيه أنفسنا غير قادرين على خدمة الشعب من خلال هذه المؤسسات أو يضغط علينا لتمرير «شيء ما» ، فاننا سنترك هذه الاجهزة ليقول الشعب كلمته الفيصل ، مع التأكيد على أننا سنمضي قدماً ومن خلال هذه الاجهزة في محاولاتنا إجراء إنتخابات بلدية ، أما أن تظل هذه المجالس في أيد غير عربية ، ونصر على عودة رؤساء المجالس المنتخبة أو أعضائها في وقت ترفض فيه السلطات إعادتهم وترفض إجراء انتخابات بلدية ،

ظافر المصري : مع التعريب

فان هذا يشكل ضربة منا و باختيارنا لهذه المؤسسات الوطنية الجماهيرية .

وسألنا هؤلاء وقلنا لهم : ماذا لو رفضت السلطات حتى إعادة أعضاء المجالس المنتخبة ؟ فقالوا : يجري تقديم طلبات إلى السلطات بأسماء جديدة ، مع أن المحاولة الأولى ستكون التركيز على إعادة أعضاء المجالس المنتخبة ما دامت السلطات ترفض إعادة رؤسائها ، ثم يتابعون : إن إستمرار المجالس المنتخبة في الفترة التي أعقبت انتهاء مدة إنتخابهم أي من ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ يعتبر ايضاً تجاوزاً للقوانين المعمول بها قبل الاحتلال وكذلك ، فان استمرار عملها آنذاك كان بموافقة من السلطات وجهاز الحكم العسكري في بيت إيل وما دامت الرغبة تتمثل في خدمة المواطنين فلنبتعد عن طرح الشكليات .. و يقولون أيضاً : إن الذين يحاولون وضع العراقيل في طريق تعريب البلديات رغم الظروف الصعبة الواضحة ، والمرحلة الصعبة التي نعيشها هذا الاصرار على تجميد دور البلديات يؤكد أن أصحاب هذا الرأي الرافض للتعريب قصيرو النظر و يعتمدون على مصالح ضيقة و ينظرون إلى مصلحة هذا الشعب ، أصحاب الرأي الآخر يقولون : إن من مصلحة الشعب الابقاء على البلديات كما هي والعمل من أجل حمل السلطات على إجراء إنتخابات حتى ولو ادى ذلك إلى بقاء الضباط المعينين على أن يستلمها عربياً ، على طريقة التعيين ، و يضيفون ان السلطات في ورطة بسبب ميزانيات البلديات ، بعد تجميد أموال البلديات في البنوك بالاردن بسبب قرارات الاقالة ، و يرد أصحاب الطرف الثاني قائلين : إن الأموال ليست مشكلة لدى السلطات ، فالضباط المعينون يجبون أموالا مضاعفة من المواطنين مقابل خدمات لا تذكر ، وفي هذا إهلاك للمواطن . و يضيفون ما دام الأمر كذلك ،فلماذا لا يترك الموظفون والعمال وظائفهم في البلديات ؟!

هذه هي الآراء المطروحة ، ومنذ سنوات ، ولكن مسألة البلديات وصلت إلى درجة باتت مناقشتها بصراحة و وضعها على بساط البحث أمراً ضرورياً وضرورة وطنية بالفعل ، خاصة في ضوء التطورات الأخيرة التي حدثت في الشهور الثلاثة الأخيرة .

بشير ـ